بيلوجرافيا شارحة

للاصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

عرض : محمد أبو الفتح نصار *

أولا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

■ **السياسات القطاعية فى ظل التكييف الهيكلى.** / محمود عبد الحى (باحث رئيسى)- القاهرة: معهد التخطيط القومى ، يوليو١٩٩٤.(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٩٥).

باعتبار أن التكيف مع آليات السوق لاينبغى طرحه، أو ادارة عملياته ، على انه بديل للتنمية الشاملة بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانسانية ، وانما ينبغى العمل على ان يكون التكيف الهيكلى اداة فعالة لتحقيق هذه التنمية وغرس آليات استمرارها وتواصلها ، وذلك ما يستدعى وجود خطط (طويلة ومتوسطة الاجل) للتنمية يقوم على اساسها ليس فقط مسار عملية التكيف الهيكلى وانما ايضا أداء آليات السوق ، بعد اكتمال عملية التكيف الجارية ، وتصحح توجهات هذا وذاك من خلال حزمة متكاملة من السياسات المتسقة تتضمنها الخطط قصيرة الاجل ، مع الاخذ فى الاعتبار أنها تتحدث عن تخطيط تأشيرى يعتمد على تنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة من خلال آليات السوق ويحرص على تنقيتها من عوامل الاحتكار أو المنافسة القاتلة .

كما وان التكيف الهيكلى والاصلاح

* أ. د. محمد ابو الفتح نصار. مدير مركز التوثيق والنشر- معهد التخطيط القومى.

الاقتصادى عامة ، لا ينبغى ان يكون مجالا لردود فعل مذهبية أو ايديولوجية تتعجل القضاء مبرما على نظام ووضع قائمين لاحلالهما بنظام ووضع نقيضين ، ففى ذلك تناقض مع مفهوم عملية التكيف ذاتها حيث يشير المصطلح الى تغير تدريجى يستكمل بطريقة ديموقراطية ، الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمل قوى السوق من تأهيل جهاز الدولة لتحمل مسئولياته فى وضع واعمال السياسات التى تصحح مايصاحب ذلك من اختلالات اجتماعية وتضمن التفاعل الصحى لقوى السوق بعيدا عن مثالب الاحتكار أو المنافسة القاتلة أو سياسات الاغراق المحلية أو الاجنبية .

ونتيجة لما تقدم فإن التكيف مع آليات السوق ليس من شروطه الضرورية الابتعاد كلية عن اى شكل من اشكال الملكية العامة للمشروعات ولوسائل الانتاج أو تصفيتها حيث توجد ، وانما شرطه الضرورى ان تخضع كل الانشطة الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة للتفاعل الحر لقوى العرض والطلب وان تلغى كل دعائم الاحتكار سواء كان منبعها السلطة السيادية للدولة أو سطوة اصحاب رؤوس الاموال مع وضع كافة الضمانات لمنع نمو هذه او تلك ، ومن ثم فان التكيف الهيكلى يمكن أن يمضى دون ان تعرقله مشكلات نقل بعض المشروعات من الملكية العامة الى الملكية الخاصة وإن كان من الضرورى الشروع فورا فى اخضاع كل مشروعات القطاع العام الى اسلوب ادارة المشروعات الخاصة من خلال عقود للادارة مبنية على بيانات دقيقة ودراسات وافيه لموقف كل من هذه المشروعات ومايمكن ان تحققه من اهداف .

واهتمت هذه الدراسة بقطاعى الصناعة والزراعة باعتبارهما المصدران الاصليان لتوليد الناتج القومى ، وأن مدى رسوخ وتواصل التنمية يتحدد فى نهاية الامر بكفاءة الاداء فى هذين القطاعين ، وهى كفاءة لاتنفصل عن السياسات المطبقة فى كل منهما . ونشير الى ان هذه الدراسة لم تفتقد تكامل الجوانب الخدمية (المالية والتجارية والخاصة بالنقل والمواصلات والتعليم والتدريب...).فى طلبها كلما استدعى تحليل السياسات فى قطاعى الصناعة والزراعة التعرض لها .

ومن هذا المنطلق فان فقد تناولت هذه الدراسة سياسات القطاعات السلعية فى ظل التكيف الهيكلى للاقتصاد المصرى ، ونظرا لان حدود وأبعاد هذا التكيف هى المحور الذى يدور حوله البحث فى هذه السياسات

وتقييمها فقد خصص الباب الاول لدراسة نظرية عن الاطار العام للتكيف الهيكلى وسياساته فى مصر ، وينقسم هذا الباب الى فصلين الاول منهما يتناول مفهوم التكيف الهيكلى ومبرراته ، اما الفصل الثانى فتحاول فيه توضيح الاسس العامة للتكيف الهيكلى وسياساته فى مصر . ثم يتطرق الباب الثانى الى دراسة سياسة القطاع الصناعى فى ظل التكيف الهيكلى ، وينقسم هذا الباب الى فصلين الاول يعالج تطورات السياسة الاقتصادية وانعكاساتها على سياسة القطاع الصناعى فى مصر ، بينما يتناول الفصل الثانى تحليل اداء القطاع الصناعى فى ظل سياسات التكيف مع تركيز خاص على سياستى تحرير النقد والائتمان وتحرير التجارة الخارجية . وفى الباب الثالث ، والأخير ، تتناول الدراسة سياسة القطاع الزراعى فى ظل التكيف الهيكلى فى فصلين، الاول يتعرض لبعض الخصائص العامة للانتاج الزراعى فى مصر والثانى يركز على أهم سياسات التكيف الهيكلى فى الزراعة المصرية. وفى الخاتمة تتناول الدراسة نتائج وتوصيات البحث مع التركيز على الدور المطلوب من القطاعات الخدمية لتحقيق فعالية سياسات التكيف الهيكلى فى القطاعات السلعية .

■ **الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى** ./ ثروت محمد على(باحث رئيسى).- القاهرة : معهد التخطيط القومى : يونيو ١٩٩٥ (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٩٦).

يرتبط التقدم والنمو الاقتصادى فى أى مجتمع من المجتمعات بمدى نجاح ذلك المجتمع فى استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتاحه لديه افضل استخدام ممكن . ولايتحقق الاستخدام الافضل عادة الا فى ظل وجود نظام مالى دقيق ، ويعنى ذلك ان الحضارات القديمة فى مصر والصين وغيرها قد طبقت نظم مالية على درجة من الكفاءة تحقق من خلالها استخدام الموارد المتاحة بصورة جيدة . كما وان اتساع رقعة هذه الامبراطوريات وتشعب وتعدد مسئوليات اجهزة الحكم بها تطلبت بالضرورة وجود نظام مالى خاص بالدولة بما فى ذلك اعداد وتنفيذ برنامج مالى حكومى (موازنة عامة للدولة) حتى تتمكن الدولة من أداء وظائفها . وان كانت تفاصيل مثل هذه النظم لم تنتقل الينا فان ذلك يعنى انها لم تكن موجودة أو مطبقة.

ويمكن القول بأن وظائف الدولة قد انحصرت فى البداية فى الوظائف الاربع الأساسية المتمثلة فى الدفاع والامن والعدالة

والسياسة، وكان لابد من وجود نظام مالى لتوفير الاموال اللازمة لتحقيق هذه الوظائف ومراقبة عمليات الانفاق الخاص بها ، وخلال فترة العصور الوسطى التى سادت فى أوروبا لعهدة قرون كانت مالية الدولة مختلطة بمالية الأمراء والملوك . ولكن مع ظهور الدولة فى شكلها الحديث بدأ الفصل بين مالية الحكام ومالية الدولة التى أصبح يعبر عنها بالموازنة العامة للدولة ، ومع تطور شكل الدولة وتنوع وظائفها السياسية تطورت الموازنة العامة وتشعبت مواردها وتعددت أوجه الانفاق العام.

ولقد تزايدت أهمية الموازنة العامة للدولة فى العصر الحديث مع اتساع أنشطتها وتطور وظائفها فى مختلف الدول بغض النظر عن شكل النظام الاقتصادى السائد فى أى منها ، سواء فى ظل النظام الرأسمالى أو فى ظل النظام الاشتراكى أو فى ظل الاقتصاد المختلط الذى يسود معظم الدول النامية . ففى الدول الرأسمالية تعاظم دور الموازنة العامة فى إطار اتساع نطاق الخدمات العامة التى تضطلع بها الدولة ، وتوفير المرافق الاساسية والمشروعات الاستراتيجية للنمو الاقتصادى ، بالاضافة الى دور الموازنة العامة الاساسى والجوهرى فى معالجة موجات الانكماش خلال الانفاق العام على المشروعات العامة ، ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادى ، بالاضافة الى تزايد الانفاق على الصناعات الاستراتيجية فى هذه الدول وتنافسها فى مجالات السيطرة على الفضاء واحتلال مراكز متقدمة بين دول العالم المختلفة . أما فى النظام الاقتصادى الاشتراكى والذى تختلت عن اتباعه الكثير من الدول ، وان كان مايزال قائما فى الكثير من دول العالم المختلفة حتى الآن ، فان الموازنة العامة للدولة تعتبر بمثابة الاداة المالية الرئيسية لتحقيق الخطة القومية، حيث تشتمل على كافة الموارد والاستخدامات المالية للوظائف والانشطة التى تزاولها الدولة. ويتم تخصيص وادارة اواستغلال عوامل الانتاج وتوزيع الناتج من خلال أجهزة التخطيط المركزية. أما فى الدول النامية فان تخلف المرافق والخدمات العامة والقصور فى القطاعات الانتاجية المختلفة ، وندروة المهارات والخبرات المتخصصة والكفايات الادارية والتنظيمية ، قد ادى الى اتساع نطاق المركزية فى ادارة الاقتصاد القومى ومن ثم ازدادت أهمية الموازنة العامة للدولة حتى اصبحت بمثابة البرنامج المالى للخطة القوميةللتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك فقد تناول هذا البحث أهمية ودور

الموازنة العامة كواحدة من اهم ادوات السياسة المالية ى ظل تحول النظام الاقتصادى فى مصر من التخطيط المركزى وتملك الدولة لوسائل الانتاج الى نظام السوق والاقتصاد الحر وتحول دور الدولة من التأثير المباشر فى الاوضاع والتوجهات المالية والاقتصادية الى التأثير غير المباشر من خلال ادوات السياسة المالية والتى من اهمها الموازنة العامة بشقيها الايرادات العامة والنفقات العامة .

وتضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول :

كان الفصل الاول منها عن تطور خطوات الاصلاح الاقتصادى واثرها على الموازنة العامة للدولة.

وعرض الفصل الثانى منها للموازنة العامة ودورها فى الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى.

كما أوضح الفصل الثالث اعداد وتبويب وتقسيم وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

■ **المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية.** /اجلال راتب (باحث رئيسى).- القاهرة : معهد التخطيط القومى أغسطس ١٩٩٥ (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٩٧).

تعد هذه الدراسة امتداد لدراسة سبقتها فى العام الماضى فى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٨٥) عام ١٩٩٤ حيث تعرضت تلك الدراسة الى أثر قيام أوروبا الموحدة على مصر والمنطقة العربية فى بعض جوانبها . ولما لم يسعف الوقت الباحثين فى تقصى كل الآثار على جميع المتغيرات فقد آثروا استكمال ذلك فى بعض اجزاء هذه الدراسة ثم الانتقال بعد ذلك الى محاولة تعقب وتحليل اثر دورة أورجواى وقيام المنظمة العالمية للتجارة كأحد المستجدات العالمية الهامة على بعض جوانب الاقتصاد المصرى. وعلى هذا فتنقسم هذه الدراسة الى جزئين : يتعرض الجزء الاول منها الى تحليل اثر دورة أورجواى وقيام المنظمة العالمية للتجارة على بعض جوانب الاقتصاد المصرى .

وينقسم الجزء الاول الى ثلاثة فصول رئيسية :

يعرض الفصل الاول منها لتطور منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) منذ نشأتها وحتى قيام منظمة التجارة العالمية فى يناير ١٩٩٢ .

ويبين الفصل الثانى المستجدات العالمية

وأثرها على تدفقات التجارة افى الخدمات واثر ذلك على الاقتصاد المصرى .

الفصل الثالث ويوضح أثر تطورات اتفاقية الجات هلى تدفقات الاستثمار المباشر الى مصر .

ويتعرض الجزء الثانى الى أثر قيام اوروبا الموحدة على بعض جوانب الاقتصاد المصرى وينقسم الى ثلاثة فصول :

يتعرض الفصل الاول منها لأثر قيام اوروبا الموحدة على تدفقات الاستثمار المباشر الى مصر .

بينما يوضح الفصل الثانى وحدة النقد الاوروبية وأثرها على هيكل تجارة مصر الخارجية .

وكان الفصل الثالث عن آفاق تعزيز التوجه القارى للوحدة الاوروبية .

ثانيا : سلسلة المذكرات العلمية الخارجية

■ **التحرر الاقتصادى وآفاق الاستثمار العام فى قطاع الزراعة.** / عبد الفتاح محمد حسين - القاهرة: معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٩٥ (مذكرة خارجية رقم ١٥٨٦).

فى اطار برامج التكيف الهيكلى اتخذت الدولة فى السنوات الأخيرة العديد من الاجراءات الاقتصادية بغية تمكين قوى السوق من القيام بدورها فى مجال توزيع واستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، على أن يقتصر دور الدولة على التدخل غير المباشر بتهيئة المناخ الملائم للاستثمار سواء عن طريق التشريعات المختلفة أو بتوفير عناصر البنية الأساسية.

واذا كان تقلص دور الدولة فى الاقتصاد القومى بصفة عامة من الأمور التى تمليها التطورات الاقتصادية على المستويين المحلى والعالمى، الا أن الأمر قد يختلف بعض الشئ بالنسبة لقطاع الزراعة نظرا لاختلاف ظروفه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى. ففى الوقت الذى يعتبر فيه ضروريا ترك قوى السوق تعمل فى مجال الانتاج والتسويق دون تدخل من الدولة، قد يكون من المناسب أن يستمر دور الدولة فى مجال الاستثمار الزراعى بغية مساندة الاستثمار الخاص الذى مازال محدودا كما ونوعا مقارنة بحاجات التنمية لهذا القطاع.

وبالطبع لابد من البحث عن مصادر التمويل هذا الانفاق العام، خاصة وأن الدولة ستفقد مصدرا هاما من المصادر التى كانت توفر للموازنة العامة للدولة ليس بالقليل من الدخل المتحقق فى قطاع الزراعة ، وهو ذلك

الجزء الذى كانت تستقطعه الدولة عن طريق السياسات السعرية التى كانت تشكل أهم أدوات تدخل الدولة فى قطاع الزراعة.

لذلك فإنه بالاضافة إلى عرض ضرورات ومجالات الاستثمار العام فى قطاع الزراعة ، فإن محاولة البحث فى الاشكال والادوات المختلفة التى يمكن عن طريقها قيام قطاع الزراعة بالمساهمة الفعالة والعادلة فى تمويل نصيبه من الانفاق العام يمثل الهدف الرئيسى لهذه الدراسة.

وبناء على ذلك فإن الدراسة تنقسم الى جزئين: الأول منها يتناول طبيعة دور الدولة فى قطاع الزراعة فى الماضى ودورها المنتظر فى ظل عملية التحرير الاقتصادى . اما الجزء الثانى فيتعرض لمدى مساهمة قطاع الزراعة فى تمويل نصيبه من الانفاق العام فى الماضى مع محاولة استشراف المستقبل على ضوء ماقد تمليه ظروف الاصلاح الاقتصادى ومدى ماتعكسه من تغير على دور الدولة الاقتصادى.

وتتبع الدراسة الاسلوب الاحصائى من ناحية والاسلوب الوصفى من ناحية اخرى مع عقد بعض المقارنات مع الادبيات المختلفة ذات الصلة.

و اعتمدت الدراسة على اصدارات الجهات والوزارات المعنية والبيانات المنشورة وغير المنشورة لهذه الجهات أو للمراكز البحثية المختصة.

■ **Energy - Economic Interaction Models** : A review / Fathi Zahloul - Cairo : I.N.P., Aug. 1995 (External Memo No. 1587).

تزايدت خلال السنوات الاخيرة أهمية بحث مشكلات الطاقة فى العالم أجمع . أصبحت استخدامات الطاقة احد محددات نمو الناتج القومى الاجمالى ، كما امكن بالتالى اتخاذها احد مقاييس معدل النمو الاقتصادى.

كما اتضح الآن ان بحث نظام الطاقة لايمكن معالجته بمعزل عن النظام العام وهو الاقتصاد ككل . وقد جذبت نماذج اقتصاديات الطاقة نظر محللى سياسات الطاقة ، كذلك النمو المتزايد فى التعرف على طبيعة وأهمية الارتباطات والعلاقة بين الطاقة والاقتصاد. قد أدى الى زيادة تطور نماذج اقتصاديات الطاقة فى السنوات الخمس عشر الاخيرة.

وتوضح هذه المذكرة الاعتبارات الاساسية للترابط بين الطاقة والاقتصاد ، ومع الاخذ فى الاعتبار لبعض المؤشرات الحاكمة ، مثل مرونة الاحلال بين إنتاج الطاقة وغيرها ، ومرونة تسعير الطلب كما تصف الهيكل العام

لنماذج اقتصاد الطاقة.

كذلك تعطى المذكرة عرضا لثلاثة من هذه النماذج . ومنها نموذج " هدسون - جونرجنسون " والذى تم بناؤه للاقتصاد الامريكى عام ١٩٧٤ ، وتأكيدا بعد احداث عام ١٩٧٣ لدراسة أثر التغيرات السياسية المختلفة فى كل من العرض والطلب على الطاقة ، وعلى أسعارها وتكاليفها ، وعلى وارداتها وصادراتها وعلى الاقتصاد الامريكى عامة، وقد أظهر تطبيق هذا النموذج أن الزيادة فى أسعار الطاقة يمكن أن يحققها توفير مناسب فيها على نحو ماتم فى تحرير واردات الولايات المتحدة من الطاقة فى عام ١٩٨٥.

كما أشارت المذكرة إلى نموذج " هيل " والذى تم بناؤه للاستخدام فى ليبريا بغرب افريقيا فى عام ١٩٨٧ كنظام نموذج اقتصاد قياسى والذى كان الأنسب فى إعداد النماذج الخاصة بعلاقة الطاقة بالاقتصاد فى الدول النامية . والذى يأخذ فى الاعتبار السمة الغالبة لتوفر ومدى دقة البيانات فى هذه البلاد .

ثم عرضت الدراسة لنموذج " شكرى الحريرى " للاقتصاد المصرى ... والذى تم بناؤه عام ١٩٨٤ - مستهدفا دراسة الاصلاح الاقتصادى فى مصر على المدى القريب ، فى ظل التغيرات فى الاسعار المحلية للبترول ، والتى كانت تساوى خمس قيمة سعر السوق العالمى.

وبعد هذا نموذجا عاما متوازنا تم بناؤه بصفوفة بسيطة للحسابات الاجتماعية لعام ١٩٧٧.

وفى النهاية تقدم المذكرة مقارنة بين النماذج الثلاثة المعروضة وتوضح صعوبة تطبيقها . □